المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الإشكاليات التي تواجه العلاقات العراقية السعودية في ضوء المتغير الأمريكي
اسم الكاتب: م.م. زينب عبدالله
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2013
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 04:02 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الإشكاليات التي تواجه العلاقات العراقية السعودية في ضوء المتغير الأمريكي

المدرس

المساعد

زينب عبد الله (*)

المقدمة

في البداية يجب أن يكون مدخلناهو ماهية العلاقة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية حيث أنها كانت تشكل علاقة استراتيجية وعلى مدى عقود طويلة رغم أن هذه العلاقة من الناحية التاريخية كانت تتسم بالهشاشة لكونها بنيت على مصالح اقتصادية ثنائية وتعاون من اجلب احتواء الفكر الشيوعي.

ولكن بعد الغزو العراقي للكويت في ( ) تغير الوضع كليا فقد أصبحت أراضي المملكة محطا مستمرا لتواجد الفوات الأمريكية مما أثار التساؤلات حول طبيعة تلك العلاقة سواء أكان ذلك من جانب النقاد المسلمين والعرب للسياسات المنطوية تحت جناح الغول الأمريكي والتي تتبعها العائلة الحاكمة أم من جانب النقاد الأمريكيين للمنظمة الاجتماعية والسياسية للملكة العربية السعودية .

ورغم الباع الطويل للحكومة الأمريكية في كيفية التعامل مع القضايا المتعلقة بوجودها العسكري في الخارج ، إلا أن هذا الوضع اصبح يشكل وضعا غير مسموح به من خلال وجهة نظر الشعب السعودي .

ومن سياق كلامنا هذا نريد أن نصل إلى أي مدى يكمن تأثير الولايات المتحدة على نهج السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق، والتي يمكن تلخيصها بثلاثة مشاهد.

المشهد الأول : ـ استمرار مضمون وشكل السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق على وفق النهج المبني أولا" أخيرا"على اعتبارات ومصالح الولايات المتحدة في المنطقة .

(*) كلية العلوم السياسية-الجامعة المسصتنرية.

المشهد الثاني : ـ تضمن هذا المشهد حدوث تغيير ما في سياسة المملكة العربية السعودية ادراكا"منها لتبلور مجموعة من المتغيرات الأقليمية والدولية وحتى الداخلية التي تدفع بصناع القرار السياسي الخارجي السعودي الى ضرورة الأخذ بها عند اتخاذه قرارا"سياسيا"خارجيا"أزاء ظاهرة أو أقليم سياسي معين .

المشهد الثالث : ـ يفترض هذا المشهد ان المملكة العربية السعودية ستواجه معطيات مشهدي الاستمرارية والتغيير بعبارة أخرى ان المملكة السعودية سوف تجري موازنة بين ما تفرضه طبيعة علاقتها الخاصة مع الولايات المتحدة وبين ما تمليه عليها المتغيرات التي طرأت وتطرأ على البيئتين الأقليمية والدولية وخاصة بعد حرب السيطرة الأمريكية على العراق .

وفي ضوء ما تقدم فعلى دول الخليج أن تدرك ان الاستقرار في هذه المنطقة الحيوية لن يتحقق مالم يقترن ذلك بوضع استراتيجية عربية بمفهوم قومي تؤهل وتدعم بدورها الاستراتيجية الأقليمية الخليجية ، فالاعتماد على الغرب في تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة رؤية أثبتت العقود السابقة فشلها ذلك لأن الاستقرار في هذه المنطقة من وجهة نظر الولايات المتحدة هو عدم استقرارها بما يؤمن لها هذا وجودها المباشر في المنطقة وبالقرب من مصادر الطاقة التي أضحت تشكل مفاتيح السيادة العالمية ، وهذه هي فرضية البحث .

أما المشكلة التي جاء البحث لطرحها ومعالجتها هي (هل أن تأثير الولايات المتحدة على السياسة الخارجية السعودية تجاه العراق يشكل معرقلا"؟ واذا كان الجواب نعم فالى أين وصل هذا التأثير السلبي على تلك العلاقة ؟

المبحث الأول: المحور الأمني

أن العراق والسعودية يشكلان منذ إعقاب الحرب العالمية الأولى منبرا للمشاكل والتوتر في العلاقات بينهما ، وذلك عندما كانت العائلات الحاكمة المتناوبة تحكم تلك الأراضي في مناخ من العداء المتبادل وقد شكل هذا الطابع الصفة العامة لتلك العلاقات .

أما في عقد الخمسينيات فقد توجه فيها ولي العهد عبد الله إلى تنشيط القومية العربية والذي أدى بدوره إلى إثارة التساؤلات والمخاوف لدى السعوديون وإبان ثورة وبوجه أدق بعد وصول حزب البعث إلى السلطة ازداد التوتر في العلاقات

الثنائية بين البلدين. حيث كانت القيادة السياسية العراقية في تلك الفترة متشددة في سياستها الخارجية، وشكل هذا خطرا على السعودية على اعتبار أن العراق جعل السعودية محاطة بقوى معادية للنظام الملكي .

ومن ثم فقد شهدت هذه العلاقات تحسنا في حقبة السبعينات حيث أن السياسة الخارجية العراقية كانت قد أصبحت أكثر مرونة في التعامل مع جيرانها مما أدى بدوره إلى الوصول لاتفاقية بين البلدين تقضي بمواصلة تقاسم الإيرادات من الإنتاج النفطي في المنطقة المحايدة مناصفة[1].

والثمانينات وما جرته في عقدها من حرب امتدت لثمان سنوات بين العراق وإيران جعلت من العراق في المنظار السعودي يشكل المدافع الأول عن العرب مما حدى بالسعودية إلى أن تقوم هي ودول الخليج الأخرى بتوظيف كما هائلا من الأموال من اجل أن يحرز العراق نجاحا عسكريا في تلك الحرب . وعليه فقد كان لتلك الحرب تأثير ذو حدين .

أولا– هو صفة التقارب للعلاقة بين العراق والسعودية.

ثانيا– اخذ طابع الابتعاد بينهما وكان ذلك واضحا وملموسا من خلال قيام السعودية بمبادرتين ترتب عليهما إبعاد العراق عن دول الخليج وذلك خوفا من النظام الإيراني في ان يتخذ موقفا معاديا تجاه السعودية نتيجة لوقوفها إلى جانب العراق في حربه ضدها[2].

أما بعد إحداث تشرين الثاني فقد بدا المسؤولون السعوديون يوجهون الانتقادات إلى الوضع في العراق واصفين إياه (بالفوضوية الشاملة) .

وجاءت الورقة الأمنية بين البلدين في أوضح صورها ، حيث أن المعروف عن السعودية شعبا وسلطة بأنها لا ترتاح لا للفوضى ولا للمفاجآت التي تظهر دون سابق إنذار ، فقد كانت التهديدات الملموسة للمصالح الوطنية السعودية من جانب العراق تشكل بدورها مصدر خوف وقلق للأراضي السعودية .

أن العراق يعتبر أطول حزام حدودي دولي بالنسبة للملكة العربية السعودية ، وهي حدود اتسمت بكونها مرسومة ومكشوفة بلا أوقية دفاعية في الجانب الأكبر

---

[1] جوزيف مكميلان ، المملكة العربية السعودية والعراق (النفط والدين وتناحر طويل مستمر)،معهد السلام الأمريكي ،تقرير خاص رقم ١٥٧ / كانون الثاني ٢٠٠٦ ص ٢-٣

[2] أ . د . محمود علي الداود ، العراق وأمن الخليج العربي .. ترابط قوي ومصالح مشتركة ، بيت الحكمة ، دراسات سياسية ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، صيف ٢٠٠١ .ص ٢٢ ـ ٢٣

منها، مما اعتبر مصدر قلق للسلطات السعودية لكون هذه المنطقة اعتبرت ولفتة طويلة بؤرة توتر وخاصة بعد حرب الخليج ، ودخول العراق إلى الأراضي الكويتية مضافا إليه العداء المستمر الذي كان يكنه النظام الصدامي السابق، للجارة السعودية .

هذا بالإضافة إلى وجود عوامل عديدة أخرى يمكن أن تساهم في بناء حاجز حدودي مثير للقلق بين البلدين منها .

.) العادات القبلية المتأصلة والتي ساعدت على التحرك بسهولة عبر تلك الحدود وهي انشط منطقة تساعد على القيام بإعمال التهريب وبالذات تهريب "الخمور والمخدرات". أما في الوقت الحالي فقد اعتبر الإرهاب والإرهابيون احد أهم نقاط الخوف السعودي فقد لوحظ تدفق الارهابين وفي كلا الاتجاهين عبر تلك الحدود.

) والعامل الأخر هو مرتبط بطبيعة المنطقة الرابطة بين البلدين والتي أخذت طابعا صحراويا جعل من الصعوبة في أن تتواجد فيها دوريات منظمة للحراسة).

أن اشد ما تخافه الحكومة السعودية هي مسألة امتداد الفوضى ووصول أيادي الفوضويون إلى حدودها الآمنة مما يفتح الأبواب لنشوب حروب للتمرد من خلال انضمام هؤلاء الفوضويون إلى عناصر من تنظيم القاعدة في المملكة.

وعليه فقد جاء الإرهاب مكملا ليضيف نقطة سوداء في قارورة تلك العلاقات حيث أن الثغرات الممتدة عبر الحدود بين البلدين جعلت المسألة أكثر تعقيدا مما حدى بالنظام السعودي إلى ضرورة أبرام اتفاقيات لمطاردة الإرهاب لم تجد لحد الآن أي حيز لتنفيذها.

حيث أن الوضع السياسي غير المستقر في العراق جلب خطرا حقيقيا أخر بالنسبة للسعودية وذلك مع صعود المتشددين من جديد على الساحة السياسية الإيرانية والذي من شأنه تدعيم الشكوك السعودية في زيادة الخطر على مملكتها .

---

[3] يسرى مهدي صالح الآلوسي ، (المتغير الأمريكي في الساسة الخارجية السعودية) فترة مابعد الحرب الباردة ، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية العلوم السياسية - جامعة النهرين .ص ١٦٠

[4] محمد مصطفى شحاته ، الحدود السعودية مع دول الخليج العربي ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١١١ ، كانون الثاني - يناير ١٩٩٣ .ص ٦٣

[5] م . م . جمال مالك سعيد ، رؤيا حول العلاقة المستقبلية بين العراق والمملكة العربية السعودية في مجال التعاون الأمني ، السياسة الدولية ، العدد ٩ ، السنة الثالثة ٢٠٠٨ .ص ١٨٣ - ١٨٤

وعليه فقد قام الجانب السعودي بدوره ومن اجل حماية مملكته باتخاذ بعض الإجراءات التي اعتقدت فيها حماية لكيانها وحدودها ولتخفيف حدة التوتر في علاقتها بالعراق حيث تم اجراء تنسيق أمني بين الجانبين العراقي والسعودي وذلك تبين واضحا"من خلال اهتمام السعودية بضبط الحدود مع العراق ليس لمنع التسلل الى الجانب العراقي وحسب ولكن أيضا"لمنع عملية التسلل العكسي أي من العراق الى الأراضي السعودية وقد أشارت مجلة تايم الأمريكية في منتصف شهر أيلول سبتمبر ( ) ان السعودية تخطط لبناء جدار على طول حدودها مع العراق وقد أشارت المجلة ان ما يقلق السعودية هو الوضع الأمني المتوتر في العراق والذي حدا بها في النهاية الى عزمها على بناء هذا الجدار حيث خصصت له مبلغ سبعة مليارات دولار كمرحلة اولى لبناء هذا الجدارو الذي سوف يحاط بأسيجة ذات مواصفات تقنية عالية في التحسس الألكتروني ومزود بممرات رملية دقيقة .

كما ونقلت المجلة تصريحات عن بعض الدبلوماسيين السعوديين قولهم (ان السور المخطط يهدف الى منع تهريب الأسلحة والمخدرات والأشخاص ولكنهم عبروا عن خشيتهم من تطور العنف الطائفي والارهاب الذي يستهدف المدنيين والقوات العراقية وانتشاره في السعودية حيث ان غاية المملكة العربية السعودية هو الوصول الى حالة الاطمئنان من عدم وقوع تسلل عبر الحدود العراقية الى السعودية .

لقد اتخذ الجانب السعودي العديد من الاجراءات التي حاول ان يضمن من خلالها الابتعاد عن حالة التوتر مع العراق كما ذكرنا سابقا" ، ومن هذه الاجراءات : :

.. تشديد إجراءات المتابعة والمراقبة على بعض المراكز الفكرية المتطرفة التي تدعو إلى الجهاد في العراق.

.. تعطيل العديد من المكاتب والمراكز المالية التي تمول الإرهاب العالمي بحجة الزكاة أو مؤسسات دعم الفقراء أو من خلال الدعم المباشر.

. القيام بالتعاون الأمني من جانب المملكة مع منظومة الأمن الخليجي ومنظومة الأمن الدولي لكشف هذا المجموعات الإرهابية .

---

[6] د. مصطفى العاني ، التطورات الامنية الداخلية ، الخليج عام ٢٠٠٤ ، مركز الخليج للابحاث ، ٢٠٠٥ ، ص ١٤١

[7] م . د . جاسم يونس الحريري ، العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل) ، دراسات دولية ، مركز الدراسات الدولية ، العدد ٣٣ ، نيسان ٢٠٠٧ .ص ٩٢ ـ ٩٣

- ردع ومراقبة مراكز الإفتاء والأفكار الإعلامية في الدولة وحصرها بمركز إفتاء مركزي يحرم الذهاب للعراق والقيام بإعمال عنف ضد الأبرياء فيه .
- تفعيل اتفاقية عدم الاعتداء بين الدولتين واعادة صياغتها بما يخدم مصالح عليا لتلك الدولتين .
- تشجيع الدولتين على اقامة منطقة حرة في المنفذ الحدودي (عرعر) . وسوف تكون بداية للتعاون الأمني الواسع بين الدولتين .
- تبادل الخبرات في مجال استيراد الأجهزة الحديثة وكذلك كيفية تشغيلها ومناشئها والاستفادة منها في مجال العقود للأجهزة الأمنية العراقي وخاصة في مجالات العمل الجنائي .

المبحث الثاني: المحور السياسي

وهو ذو ارتباط بالمحور الامني، حيث ان المملكة العربية السعودية تربطها بالعراق كما ذكرنا علاقات اتسمت بالتذبذب بين المد والجزر لكن الطابع العام لها هو اعترائها بالتوتر والتخوف والتعامل بريبة بين الطرفين.

لقد كان السلوك السعودي في عقدي الثمانينات والتسعينات من القرن المنصرم تجاه العراق يمتاز بنوع من الازدواجية فبعدما ساندت المملكة العربية السعودية العراق في الحرب العراقية الايرانية لأقتناعها ان العراق يمكن أن يشكل مصدا"تجاه التوجهات الايرانية داخل العمق العراقي للسيطرة عليه ، نجد انها أعلنت في الأعوام) .) . تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية مما جعلها في ممر ضيق بعد أن سخرت أراضيها وقواعدها العسكرية لدعم الجهد اللوجستي ضد العراق ، هذا مما خلق جوا"مشحونا"مع نفور عام تجاه سياستها بصدد العراق مما أدى بها في نهاية المطاف الى أن تتوجه بطلب الى الأمريكيين ترنو فيه نقل قيادتهم العسكرية الى قطر وذلك بعد أن زادت الانتقادات المحلية والخليجية تجاه انضمامها للحلف المساند للولايات المتحدة الأمريكية والذي سخر بعض دول الخليج العربية للعدوان على العراق .

---

[8] جوزيف مكميلان ، (مصدر سبق ذكره) . ص ٤

[9] م . م . جمال مالك سعيد ، (مصدر سبق ذكره) .ص ١٨٥

[10] م . د . جاسم يونس الحريري ، السياسة الخارجية السعودية .. المتغيرات والمستقبل ، شؤون الأوسط ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد ١٢٩ ، صيف ٢٠٠٨ .ص١٦١

ان المملكة العربية السعودية تعتقد بان اخطر منافذ المخاوف السياسية قد فتحت في العراق من خلال الغزو الامريكي له . حيث انها كانت قد أعلنت عن رفضها من مغبة القيام بعمل عسكري ضد العراق وذلك قناعة منها بما للعراق من تأثير يشكل تهديدا"للملكة العربية السعودية أولا"ولما سيرتبه هذا الوضع في حالة قيام ذلك العدوان على العراق من عدم استقرار في المنطقة ثانيا".

ان انعدام الاستقرار في العراق يشكل من وجهة نظرالمملكة العربية السعودية وذلك بعد أحداث) . تهديدا"واضح الملامح للنظام السياسي للمملكة حيث ان غياب أركان الأمن في العراق من خلال تأثير الولايات المتحدة فيه ربما يؤدي الى فصل الجزء الجنوبي من العراق كما فعلت الولايات المتحدة مع الجزء الشمالي واقامة دولة شيعية فيه ومن الطبيعي ان اقامة تلك الدولة تكون مجاورة للمنطقة الشرقية للملكة العربية السعودية والتي تضم منابع النفط ربما تدفع هذا الجزء من المملكة والذي يسكنه الشيعة الى الانفصال أيضا"وفي أقل تقدير تحجيم قدرة المملكة العربية السعودية نتيجة وجود ايران شيعية أيضا".

لذلك فقد طلبت المملكة العربية السعودية بدورها من الولايات المتحدة الأمريكية الى استنفاذ كل الوسائل الدبلوماسية قبل شن أي ضربة عسكرية على العراق . وفي ذات الوقت دعت المملكة العربية السعودية من خلال الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربي الى قبول قرار مجلس الأمن الدولي رقم ( ) الخاص بعودة المفتشين الدوليين الى العراق والالتزام بتنفيذه لتفويت فرصة ايجاد أي مبررات من شأنها زيادة معاناة الشعب العراقي هذا الى جانب تأكيدهم بأنهم ملتزمون بالحفاظ على أمن وسيادة العراق ووحدة أراضيه وسلامته الأقليمية) .

وعلى أثر تصاعد حدة الأزمة بين العراق والولايات المتحدة أعلنت المملكة العربية السعودية موقفها من ذلك وعلى لسان وزير خارجيتها سعود الفيصل حيث قال « انه لا يجب التفكير بأي هجوم على العراق وحتى على ايران لأن ذلك لن يخدم مصالح أمريكا أو المنطقة ولا حتى العالم ».

وفي تصريح آخر له جاء في صحيفة الحياة اللندنية بتاريخ شباط قال « اننا حريصون على وحدة الأراضي العراقية وسلامتها ومن غير الحكمة أن

[11] جوزيف مكميلان ، (مصدر سبق ذكره) .ص ٥- ص٦
[12] يسرى مهدي صالح الآلوسي ، (مصدر سبق ذكره) ص ١٦٠ - ١٦٢

يحاول المجتمع الدولي اطاحة الرئيس العراقي صدام حسين وتنصيب شخص آخر بدلا"عنه ». وأضاف «انه لمن السذاجة ان يعتقد الآخرون بأنهم يعرفون من هو الأفضل لهذا البلد أكثر من العراقيين » .

كما وقد جاء في تصريح ثالث له « اذا ما نتج عن تغيير نظام الحكم في بغداد تدمير العراق فان ذلك يعني حل مشكلة واحدة وخلق خمس مشكلات جديدة وان علينا أخذ ما سبق في الاعتبار لأننا نعيش في تلك المنطقة وستعاني من تبعات أي عمل عسكري » .

ان المملكة العربية السعودية كانت قد أدركت بأن النتيجة الحتمية لبلد محتل وفاقد لأستقلاله وسيادته ومجرد من جيشه وضعيف عسكريا"سوف تكون خلق حالة عدم توازن أقليمية وأمنية في المنطقة .

وهذا ما جعل التطور السياسي الحاصل في العراق يعتبر أهم نقاط الاهتمام من قبل الجانب السعودي لاتعكاسه على بناء العلاقات الثنائية بين الجانبين ،فقد أبدت السلطات السعودية رغبتها في التفاهم مع أي من الحكومات التي تصل الى مراكز السلطة العراقية مع مراعاة الالتزام بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للمملكة.

.ن السلطات السعودية لديها اعتقاد دائم بان العراق سوف لن ينجح في تطبيق الديمقراطية في بلده لانهم اعتادوا على ان يتم حكمهم بسلاح ذو حدين (يد قوية ومطرقة من حديد) وعليه فانها تؤكد رغبتها الدائمة في وصول رجل قوي الى منصة الحكم في العراق شريطة ان لايكون يمتلك مرض جنون العظمة كما كان صدام حسين) .

حيث اننا نلاحظ في بداية الأمر أي منذ استلام السلطة من قبل مجلس الحكم لاقى الترحيب الخليجي العام والسعودي الخاص بتلك الخطوة والتي كانت باقرار الدستور العراقي المؤقت وقانون ادارة الدولة وذلك تمهيدا"لنقل السلطة هذا واستمر الموقف السعودي الداعم للعملية السياسية في العراق بعد اتمام تسليم السلطة من الادارة المدنية للاحتلال الى حكومة عراقية مؤقتة في ( ) يونيو ( ) حيث

---

[13] WWW. NEWS . BBC . CO. UK .

[14] دلمى مـ ر الامارة،تداعيات أمن الخليج العربي بعد أحداث آذار ٢٠٠٣،قـ ايا سياسية، المجلد الرابع، العدد ١٣، ٢٠٠٨.ص١٠٨

[15] جوزيف مكميلان ، (مصدر سبق ذكره) .ص ٨ ـ ٩

كان الترحيب واضحا" . بالتشكيل الجديد الذي جاءت عليه المؤسسات العراقية الجديدة سواء ما يتعلق بتركيبة الحكومة المؤقتة أو برئاسة الدولة التي تولاها في ذلك الوقت غازي عجيل الياور والذي ينتمي الى أصول قبلية تمتد الى قبيلة شمر المنتشرة في العراق وشبه الجزيرة العربية والخليج .

اننا نستطيع القول هنا بان الخوف السعودي من العراق يكمن في ان يحقق المد الشيعي في العراق خطوات كبيرة تؤثر بدورها على القيادات السياسية الممكن وصولها الى السلطة ، وعلى ارساء صحوة سياسية شيعية في الدول العربية المطلة على الخليج خصوصا مع ظهور بعض نقاط (الصحوة النشطة) في المملكة العربية السعودية في الوقت الحالي، هذا بالاضافة الى عدم قناعة الشيعة العراقيين بالخلافة بعد النبي محمد (صلى الله عليه وسلم) على الرغم من ادعاء الخلفاء السنة بالوصاية على الحرمين الشريفين وهم في نظرهم أي في نظر (التيار السني العراقي) لا يشكلون ظاهرة شرعية.

وبذلك فان السلطة السعودية ومن خلال اتباعها لسياسة داخلية معينة تحاول تحجيم دور الشيعة الموجودين في المملكة خوفا من امتداد واجتياح المد الشيعي الايراني اليها لتضمن من خلال تلك السياسة استتباب الامن والهدوء في المملكة .

لقد شهد عام ( ) ارتفاع وتيرة مطالبة الشيعة بالمزيد من الحقوق السياسية في العديد من دول الخليج ومنها البحرين، الكويت، السعودية الأمر الذي كان ينذر بتعرض تلك الدول لخطر الطائفية مما حدا بالكويت الى اقرار تشريع يحرم الطائفية. كما قام وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل في ذات الوقت بالتأكيد على «ان تدهور الأوضاع في العراق ما يزال يمثل تحديا"خطيرا"لأمن المنطقة وسلامة مستقبلها داعيا" الى وقف جميع أشكال التدخل التي يتعرض اليها العراق» .

وعليه فقد شكل الاختلاف المذهبي بين البلدين وسوف يظل يشكل نقطة الاختلاف والخلاف بينهما.

---

[16] ايميلي روتليدج، معوقات الاصلاح الاقتصادي والسياسي في دول المجلس، مركز ابحاث الخليج ، (مصدر سبق ذكره) ، ص ١٤٢.
[17] جوزيف مكميلان ، (مصدر سبق ذكره) .ص ١٠ ـ ١١
[18] د .لمى م ر الامارة (مصدر سبق ذكره) . ص ١٠٩

وهذا ما جعل العلاقة بين البلدين مبنية على الخوف من هجوم شبح سياسي متطرف دينيا" ومذهبيا" ضد الطرف الآخر، وهذا الخوف هو خوف على مصالح العائلة المالكة وما وصلت اليه من سلطة وليس على المملكة بذاتها.

لكننا في هذا المحور ارتأينا أن نبين أسس السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية تجاه العراق بعد تسلم العراقيين للسلطة ومحاولتهم من خلال الحكومة العراقية التخفيف من حدة التوتر بين البلدين ، كبداية لكسر حاجز الحوار المسدود بينهما بعد الغزو الأمريكي للعراق وذلك من خلال ما ورد البيان الذي نشر في ختام الاجتماع الأسبوعي للحكومة السعودية في شهر تشرين الثاني للعام (–) والذي أكد على الأسس الآتية:

(. عدم المساس بالتوازن الاجتماعي الذي ساد العراق ونسيج التداخل وتآخي والرحم الذي يربط بين المذاهب والعشائر والمناطق العراقية .

. قيام الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن ودول الجوار العراقي بدعم استقلال العراق واعلان مسؤوليتها عن الدفاع عن وحدة أراضيه واستقلاله الوطني.

. التصدي للهيمنة الخارجية السياسية أو الاستخباراتية أو الأمنية على أجزاء من العراق.

. من أجل أن يجد المواطن من يرعى شؤونه ويقوم على مصالحه وجدت الأهمية الأساسية لتفعيل أجهزة الدولة.

. ان المملكة العربية السعودية وجدت ان على قوات الاحتلال أن تعلن مسؤوليتها الدولية تجاه حماية الحدود العراقية .

وعليه نستطيع القول بأن السياسة الخارجية السعودية اتسمت بالتوجه نحو تخفيف الضغوط الأقليمية والدولية على المملكة، واعادة بناء البيت السعودي من الداخل بنوع من المرونة والشدة في آن واحد، أي انها اتبعت سياسة ذو حدين تكمن في التعامل المرن مع من يختلف رأيه معها وفي نفس الوقت تتجاوز كل من يحاول أن يطغي على رأيها وسياستها ، محافظة بذلك على الأمن الوطني لحدودها وكيانها.

[19] يسرى مهدي صالح الآلوسي (مصدر سسبق ذكره). ص ١٦٣ ـ ١٦٤

وعلى الرغم من ذلك الا ان المملكة العربية السعودية حاولت وبطرق متعددة أن يكون لها حضورا" داخل المشهد السياسي العراقي وكانت آخر تلك المحاولات هي صدور وثيقة مكة المكرمة في أكتوبر (–) والتي وقع عليها علماء الدين العراقيون من السنة والشيعة الذين اجتمعوا في مكة المكرمة برعاية المؤتمر الاسلامي « وأقسموا لله أمام الكعبة أن لا ينتهكوا قداسة الدم المسلم وتحريم كل أولئك الذين يتسببون في ذلك» .

هذا من الجانب السعودي ، أما من الجانب العراقي فقد اتبع توجها"مستقبليا"بدأت ملامحه تظهر من خلال سعيه الى تفعيل العلاقات الثنائية بين البلدين محاولة منه الى تخليص تلك العلاقات من غلاف الرعب والترقب، حيث اننا نرى قيام الحكومة العراقية وفي عهد رئيس وزرائها الحالي ((. نوري المالكي) بطرح مبادرة المصالحة الوطنية من الجانب العراقي لتخفيف الأزمة الداخلية في الساحة السياسية العراقية وقد أبدت بعض دول الخليج العربي مواقف متعددة تتفق على دعم هذه المبادرة.

هذا وقد أكدت المملكة العربية السعودية وعلى لسان الملك عبدالله بن عبد العزيز حرصها واستعدادها وبكل السبل لانجاح تلك المبادرة ، وانها سوف تقف صفا" واحدا"مع كل القوى الوطنية التي تعمل من أجل وحدة العراق ، وتتصدى لمحاولات تفكيكه وتجزئته واشعال الفتنة بين أبنائه على أساس الطائفة والعرق والمذهب ، وأضافت المملكة العربية السعودية من خلال مواقفها قناعة راسخة في ان وحدة العراق تأتي في مصلحة الشعب العراقي كله وتوطيدا"لأمن واستقرار المنطقة وحفظا"لتوازن القوى فيها .

وعليه ندرك مما سبق ذكره ان عودة علاقة العراق مع دول الخليج العربي عموما"والمملكة العربية السعودية خصوصا"تشكل بحد ذاتها ضرورة استراتيجية لدول الخليج العربي لأنها ببساطة ليست بمنأى عما يجري في العراق ،حيث ان هذه الدول بدأت تنظر الى علاقتها مع العراق هي نتيجة حتمية لاحتواء ما يجري فيه من تطورات وتقليل أي انعكاسات قد تنتقل اليها في مجال اعطاء الفرصة لبعض الطوائف داخل المجتمعات الخليجية (الشيعة) التي تعتبر نفسها مصابة بنوع من التهميش.

المبحث الثالث: المحور الاقتصادي

[20] **م . د. جاسم يونس الحريري ، العراق ودول الخليج (المتغيرات والمستقبل) مصدر سبق ذكره ص٩٦.**

وهو اهم المحاور التي تجمع بطبيعتها بين عدة بلدان وليس بين بلدين فقط وعلى اختلاف المناطق الجغرافية والانظمة السياسية والاتجاهات الدينية وما الى غير ذلك.

وقد جاء الجانب النفطي ليشكل الحجر الاساس للعلاقة الاقتصادية بين هذين البلدين، وهذا مرهون بالوضع العام في العراق حيث ان هذه العلاقة متذبذبة مع تذبذب تلك الاوضاع فتارة ترى هنالك بوادر تعاون ايجابي بين تلك الدولتين وتارة اخرى نرى ان ما يطغى على تلك العلاقة هو سيناريوهات الخوف والخلاف.

وفي مرحلة ما بعد الحرب العراقية – الايرانية كان على السعودية الالتزام بسياسة تثبيت الاسعار عند معدلات معينة او ضمن نطاق المعقول في الوقت الذي رمت فيه الحكومة العراقية الى الابقاء على الاسعار المرتفعة للنفط من اجل اللحاق بركب تسديد المديونية العراقية لدول الخليج وغيرها من الدول .

لقد اتسمت العلاقات الاقتصادية بين البلدين قبل سقوط النظام العراقي السابق بنمط معين بدى واضح الملامح من خلال معطيات قمة بيروت والتي تم عقدها في ( ) ، حيث أكد البيان الختامي لهذه القمة رفض الدول العربية رفضا"قاطعا"لأي هجوم أمريكي على العراق .

وقد تشكلت بذلك أرضية للتقارب بين الجانب العراقي والسعودي وتبين ذلك من خلال قيام الجانب السعودي بتوجيه دعوة للعالم العربي الى فتح قنوات مع العراق، فقد اعتبرت المملكة العربية السعودية هذا التقارب بمثابة رسالة موجهة الى شعب العراق كي يقبل بدخول المفتشين من أجل تفويت الفرصة للراغبين في شن حرب على العراق كما ذكرنا سابقا".

كما تجسد هذا التقارب في العمل على تمتين العلاقات الاقتصادية بين البلدين من خلال قيام المملكة العربية السعودية من جانبها على زيادة نسبة التبادل التجاري والتي بلغت أكثر من (ملياروميئة مليون دولار) وفقا لمذكرة التفاهم . أما الجانب العراقي فقد منح بدوره عقودا عراقية لشركات سعودية خلال شهر آذار لعام ( ) بقيمة (, مليون دولار) والتي دخات ضمن اطار المرحلة الحادية عشر من برنامج النفط مقابل الغذاء والدوا( ) .

---

[21] جوزيف مكميلان ، (مصدر سبق ذكره) . ص١١

[22] يسرى مهدي صالح الآلوسي (مصدر سبق ذكره) ص١٥٩

كذلك فقد سعى الطرفان الى ضرورة اعادة الحياة الى (معبر عرعر) الحدودي بين المملكة العربية السعودية والعراق بصفة تجارية والذي كان قد أغلق منذ أكثر من أثني عشر عاما"أي من تاريخ دخول العراق الى الكويت عام ( ) ، وذلك من أجل تسهيل دخول البضائع السعودية الى العراق بدون عوائق. هذا بالاضافة الى الطلب الذي وجهته المملكة العربية السعودية الى العراق برغبتها في الاشتراك في معرض بغداد الدولي من أجل تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

وبعد سقوط النظام السابق فقد اصبح وضع العراق اكثر احراجا مما سبق في قضية تسديد المديونية الناجمة عن الحروب التي مر بها، وعليه فأنه كان بأمس الحاجة لاية سيولة نقدية الأمر الذي جاء متراتبا مع الصعود الذي شهدته اسعار النفط، وعليه كان من الضروري الاستغناء عن اية خلافات ممكن ان تكون بين البلدين حتى وان كان ذلك بشكل وقتي نوعا ما.

وفي أعقاب عام ( ) كان هنالك استعدادا واضحا من الجانب السعودي للتهاون في مسألة المديونية العراقية ، حيث أكدت السعودية عن استعدادها لحفظ هذه الديون والتي تصل الى ( ) مليار دولار) وبنسبة كبيرة، وكان هذا التمسك من الجانب السعودي فقط مقارنة ببقية دول الخليج العربي بالتعويضات المقررة على العراق نتيجة الاحتلال العراقي للكويت في أغسطس ( ) ثم حرب تحرير الكويت ( ) [23]. لكننا وعلى المدى البعيد نلاحظ بأنه لو ذكرنا قضية المديونية العراقية بالنسبة للسعودية سوف نجد تهاون وتجاهل سعودي مستمر للوصول الى اتفاق بشأن تلك القضية.

كما شهد حجم التبادل التجاري بين البلدين خلال العام ( ) ارتفاعا ملحوضا، وذلك بعد اعادة افتتاح منفذ عرعر الحدودي كما ذكرنا سابقا.

وسعيا من كلا الجانبين الى تأطير العلاقات الثنائية بينهما باطار التعاون ورجوع الحوار الأمني بينهما فقد تم بحث مسألة اعادة تصدير النفط العراقي عبر الأراضي السعودية في لقاءات ثنائية عديدة جمعت بينهما .

---

[23] د. جون سفاكياناكيس ، اقتصادات الخليج : التحديات والاحتمالات ، مركز ابحاث الخليج ،(مصدر سبق ذكره)، ص ١٤٣

[24] د . أسعد حمود السعدون ، د .عبد الجبار الحلفي ، أمن الخليج العربي في وء الهندسة الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين ، بيت الحكمة ، دراسات سياسية ، العدد السادس ، السنة الثالثة ، صيف ٢٠٠١ .ص ٢٠ - ٢٢

وقد أكدت الرياض عن استعدادها للمساعدة على تنفيذ برنامج دعم لعملية اعادة الاعمار في العراق وفقا للتعهدات التي التزمت بها الدول المانحة في اجتماعها بمدريد ، حيث أبدت السعودية عن رغبتها بتقديم (مليون دولار) من هذه المساعدات في شكل قروض ميسرة عن طريق الصندوق العربي للتنمية و(مليون دولار) أخرى لتحويل وضمان الصادرات. وكان هذا التعهد المالي قد قطع خلال مؤتمر مدريد والذي تم ذكره قبل قليل، وعد المانحون من خلاله بتقديم مساعدة للعراق قدرها (. مليار دولار) لكن لم يتم تنفيذ فعلي الا بجزء بسيط من هذه الوعود) .

ان الرجوع الى نقطة الهدوء في الصفوف العراقية الداخلية سوف يكون سببا في رجوع الاختلاف في السياسة النفطية بين البلدين.حيث نرى ان العراق يريد زيادة الطاقة الانتاجية وفي الوقت ذاته يسعى الى الوصول الى اعلى الاسعار للمنتوج النفطي وذلك كما ذكرنا سابقا لحاجته الماسة الى تسديد المديونية التي وقعت على كاهله نتيجة الحروب السابقة وكذلك من اجل تسجيل نقطة البداية في حقل الاعمار حيث ان هذا الارتفاع يمكنه من دفع عجلة الانتاج من خلال توفير الموارد الاولية اللازمة لذلك، والسعودية كانت تريد الأبقاء على الأسعار التي تراها ضمن نطاق المعقول بالنسبة للمنتوج النفطي. وذلك محافظة منها وعلى حسب اعتقادها على سياسة اكثر خدمة لها على الصعيد الدولي وعلى المدى البعيد.

كما وانه لا يمكننا المرور بالمحور الاقتصادي الذي يربط بين البلدين دون ذكر قضية خطي الانابيب العراقية في المملكة العربية السعودية والتي بنيت في الثمانينيات ولاتزال قضيتها معلقة رغم اهميتها في النهضة الجديدة التي يسعى العراق ان يبتدئ بأول خطواتها .

فقد سعت المملكة العربية السعودية قبل عام ( ) الى تصليح وتطوير هذا الخط الذي كان من المقرر أن يستأنف نقل النفط العراقي الذي تم اغلاقه عام ( ) ومصادرته من قبل الجانب السعودي في وقت لاحق لذلك. ولكن وبعد

---

[25] WWW. Arabia . com . 2002 , 28 – 2 – 2002 , p. 1

[26] جوزيف مكميلان ، المملكة العربية السعودية والعراق ص٩- ١١

الغزو الأمريكي للعراق فقد أصبحت ادارة هذين الخطين مناطة بالجانب السعودي وتصب في مصالحه دون النظر الى حصة العراق من هذا المشروع .

وعليه فان هنالك سياسة معينة يجب ان يتم اتباعها من اجل انجاح العلاقات الاقتصادية بين البلدين في مرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق وجعلها تصب دائما في مضمار التعاون العربي وأن تكون هذه السياسة مبنية على اساس الحصول على اكبر قدر ممكن من الارباح من الجانب العراقي والمحافظة على الطلب والحصة النفطية في السوق العالمية من الجانب السعودي، هذا من جانب، ومن جانب آخرلابد من التذكير بان اهمال قضية التعاون في مجال التخفيف من كاهل المديونية العراقية وعدم الوصول الى نقطة تقارب حولها يمكن ان يجدد طابع العداء بين البلدين وبشكل ملموس.

الخاتمة:

[27] د.جون سفاكيانا كيس ـ اقتصادات الخليج : التحديات والاحتمالات (مصدر سبق ذكره)ص١٤٥

لقد تناولنا في هذا البحث موضوع الاشكاليات التي تواجه العلاقات العراقي السعودية في ضوء المتغير الأمريكي وعلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول الورقة الأمنية التي تربط بين البلدين واستعرضنا من خلالها ماهية مشكلة الاختلاف المذهبي بين البلدين محاولين طرح الحلول المناسبة للوصول الى تخفيف حدة التوتر بينهما بسبب تلك المشكلة.

أما المبحث الثاني فقد تناولنا به الورقة السياسية من خلال طرحنا للعلاقة السياسية التي تربط بين البلدين وخصوصا في فترة الحرب العراقية الايرانية، واحتلال العراق للكويت عام ، وصولا حتى وقوع الغزو الأمريكي على العراق للعام

وحتى الفترة التي تلت ذلك الاحتلال، آخذين بنظر الاعتبار المحاولات التي جرت بين البلدين في سبيل الوصول الى معبر يشكل بحد ذاته سياسة تحقق موازنة داخلية وأقليمية بينهما.

وفي المبحث الأخير تناولنا الورقة الاقتصادية من خلال ذكرنا للمحاولات التي جرت ولا زالت تجري بين العراق والمملكة العربية السعودية لطرح سبل التعاون الاقتصادي الموثق من خلال حجم ونوع الاستثمار في المناطق الحدودية بين البلدين، وجعلها صندوقا للواردات التي يمكن الاستفادة منها في سبيل توطيد أواصر التجاوب بينهما، وكذلك تشجيع رجال الأعمال السعوديين على الاستثمار في العراق لأن ذلك بدوره سوف ينعكس بديهيا على تقوية أواصر التعاون السياسي والأمني بين كلا البلدين.

اذا نحن هنا وفي نهاية بحثنا هذا كان يجب أن تكون لنا وقفة جادة وعلى أرض الواقع نبتعد فيها عن جميع مسائل التطرف والاختلافات الايديولوجية والمذهبية والسياسية بين البلدين، فالمملكة العربية السعودية وهذا ما أثبتته الأحداث السابقة فعلا، لا تستطيع أن تخط لنفسها سياسة منفردة ولا تستطيع أن تقاوم المخاطر بدون تنسيق مع الدول العربية والاقليمية الأخرى المعنية بالشأن العراقي.

ان ما نريد الوصول اليه كعراقيين وكعرب ننتمي في جذورنا (الدينيةوالعرقيةواللغوية) الى نسب واحد اسمه الاسلام هو وحدة صفنا ونبذ التفرقة والدعوة الى التآلف فيما بيننا لكي لا نعود على شفا حفرة من النار كما كنا قبل الاسلام.